

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
عبد الرحمن محمد فرقع (ابو محمد)	املاك الدولة	٩٧٦/٩/٢١	٨ صباحاً	اراضي
رمضان محي الدين الحنر / غزه	"	"	"	"
علي حافظ عبد الرحيم / طولزه / نابلس	"	"	"	"
محمد حسين خير الله ابو سعد	"	٩٧٦/٩/٢١	"	"
العبد احمد جمعه / الرمله	"	٩٧٦/٩/٢١	"	"
محمد سهو حرب العدني	"	٩٧٦/٩/٢١	"	"
احمد حسن محمود ابو هيثم	"	٩٧٦/٩/٢١	"	"
محمد عبد العزيز (ابو سمير)	"	"	"	"
زهير خليل الحنّاد / الخليل	"	٩٧٦/٩/٢١	"	"
محمد ذيب صالح / طولكرم	"	٩٧٦/٩/٢١	"	"
أنيس شحاده عبد الهادي	"	٩٧٦/٩/٢١	"	"
سعيدا سعد عوض	"	"	"	"
عبد الهادي عبد الرحمن عبدالله / الخليل	"	"	"	"
محمد عبد القادر ابراهيم	"	"	"	"
محمد فايز محمد / نابلس	"	"	"	"
عباس خالد محمد / نابلس	"	"	"	"
مصطفى محمد عبد الرحمن / جنين	"	"	"	"
ادريس محمد سلامه / بديا / نابلس	"	"	"	"
بدك زاد محمد علي مصطفى	"	٩٧٦/١٠/٤	"	الصدوم
عبد الكريم عبد العزيز	صلح العقبة	٩٧٦/٩/٢٩	"	الصدوم
عزت حسين حجرات	صلح وادي السير	٩٧٦/٩/١٨	"	جزاء
خضر شاكر جبرائيل ابو مياله	صلح الطفيله	٩٧٦/٩/٢٩	"	الصدوم
احمد مبارك الفواريط	صلح العقبة	٩٧٦/١٠/٦	"	الايداع

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١١ شوال سنة ١٣٩٦ هـ . الموافق ٥ تشرين الاول سنة ١٩٧٦ م . العدد ٢٦٥٨

الفرس

صفحة	قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
٢٣٩٦	قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون التقاعد المدني
٢٣٩٧	قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية
٢٣٩٨	قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي
٢٣٩٩	قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٦	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٥
٢٤٠١	قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون الدين العام
٢٤٠٥	نظام رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٦	نظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك
٢٤٠٦	نظام رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٦	نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط
٢٤١١	نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٧٦	نظام الغاء نظام اجور جوقة موسيقى القوات المسلحة الاردنية
٢٤١٣	نظام رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية
٢٤١٤	نظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة
٢٤١٦	نظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام مقاولات الاشغال العامة
٢٤١٨	نظام رقم (٩٥) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام النقل على الطرق
٢٤٢٠	تعليمات معدلة لتعليمات الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة	
٤٤٢١	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
٢٤٢٢		

نحى المحسن بن طهول نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واصفاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٨) من المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى اخرها :
وعلى ان تسترد جميع المكافآت والتعويضات التي صرفت له سابقا عن هذه الخدمات بموجب اي قانون او نظام اخر .

١٩٧٦/٩/٥

الحسن بن طهول

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدوان
وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير الاشغال العامة والسياحة والآثار	وزير الحوامده
محمود الحوامده	مروان الحمود	احمد عبدالكريم الطراونة	احمد الشويكي	غالب بركات
وزير العمل	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة	عصام العجلوني
عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر	
وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون	وزير الاوقاف والشؤون	وزير المواصلات
عبدالرؤوف الروابده	سليمان عرار	رئاسة الوزراء	مروان القاسم	كامل الشريف

نحى المحسن بن طهول نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واصفاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ك) من المادة الخامسة من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها :
(وعلى ان تسترد جميع المكافآت والتعويضات التي صرفت له سابقا عن هذه الخدمات بموجب اي قانون او نظام اخر باستثناء ما صرف له بموجب نظام الضمان الاجتماعي ومساهمته في صندوق الادخار للموظفين الغير مصنفين) .

١٩٧٦/٩/٥

الحسن بن طهول

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدوان
وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير الاشغال العامة	وزير الحوامده
محمود الحوامده	مروان الحمود	احمد عبدالكريم الطراونة	احمد الشويكي	غالب بركات
وزير العمل	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة	عصام العجلوني
عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر	
وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون	وزير الاوقاف والشؤون	وزير المواصلات
عبدالرؤوف الروابده	سليمان عرار	رئاسة الوزراء	مروان القاسم	كامل الشريف

هكذا من الشاهل

نحس الحسن بن طمرل نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧٦/٩/٥

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونامر بإصداره ووضع - موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل القانون الاصلي بالاستعاضة عن عبارة (مدير المرتب) حيثما وردت فيه بعبارة (مدير شؤون الافراد) المادة ٣ - تعدل المادة السابعة من القانون الاصلي بالغاء كلمة (القانون) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (قانون العقوبات العسكري) .

المادة ٤ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤٦) من القانون الاصلي كالآتي :-

أ - بالغاء كلمة (أو شرطية) الواردة فيها .

ب - بالغاء عبارة (ولا يجوز تجديد هذه المدة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة : (الا انه يجوز في الحالات الخاصة تمديد مدة الاعارة لسنة واحدة فقط) .

١٩٧٦/٩/٥

الحسن بن طمرل

وزير المالية سالم مساعده	وزير الصحة محمد البشير	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التقني محمود الحوامده	وزير الشؤون البلدية والقروية مروان الحمود	وزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير العمش عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة والتموين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجائي المغير	
وزير المواصلات عبدالروؤف والوده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية كامل الشراي	

نحس الحسن بن طمرل نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونامر بإصداره ووضع - موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١/٨) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى الفقرة (أ) منها .

و تحدد مكافآت الاعضاء الحكوميين بنظام وتعتبر المكافآت المدفوعة قبل نفاذ هذا القانون كأنها قد تمت بمقتضاه .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

أ / ١ - للمؤسسة ان تضع لموظفيها بمن فيهم المدير العام ونائبه او مستخدميها نظاما خاصا بالادخار ب - يجوز للمؤسسة عند تعيين الموظف المصنف او عند تصنيف المستخدم ان تعتبره خاضعا لقانون التقاعد المدني او ان تعتبره خاضعا لنظام صندوق الادخار .

كما يجوز لها ان تعود وتقرر اعتبار اي موظف من الموظفين المصنفين او المستخدمين الذين تم تصنيفهم التسايعين لصندوق الادخار خاضعين لاحكام قانون التقاعد المدني بناء على طلب الموظف .

ج - تعتبر القرارات الصادرة من المؤسسة بحق الموظفين والمستخدمين المعنيين قبل نفاذ هذا القانون من حيث اعتبارهم تابعين لقانون التقاعد او لنظام صندوق الادخار كأنها صادرة بموجب هذا القانون .

د - تقوم المؤسسة بحسم عائدات التقاعد من رواتب الموظفين والمستخدمين التابعين للتقاعد المدني وترسلها الى صندوق التقاعد ويكون الصندوق ملزماً بدفع رواتب التقاعد والمكافآت مستحقها .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٩/٥

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدران
وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العدل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	مروان الحمود	احمد عبد الكريم الطراونه	احمد الشوبكي	غالب بركات
وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة	وزير المعاش
عصام المجلولي	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر	
وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الشرف
عبد الرؤوف الروابده	سليمان عرار	مروان القاسم	كامل الشريف	

هكذا من الشاهل

نسي الحسن بن طمرل نائب جهوره الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٦/٩/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٦

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٥

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٥) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٧٥ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .
- المادة ٢ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٥٩١٠٠٠٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .
- المادة ٣ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٩٩٤٨١٦٥) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .
- المادة ٤ - يستعمل الوفر لتغطية العجز في موازنة سنة ١٩٧٥ والعجز المدور من السنوات السابقة ويدور رصيد الوفر البالغ (٢) مليون دينار لسنة ١٩٧٦ .
- المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٩/١٢

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدران
وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العدل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	مروان الحمود	احمد عبد الكريم الطراونه	احمد الشوبكي	غالب بركات
وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة	وزير المعاش
عصام المجلولي	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر	
وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الشرف
عبد الرؤوف الروابده	سليمان عرار	مروان القاسم	كامل الشريف	

جدول رقم (١)

اجمال الواردات المقدرة

ملحق الموازنة للسنة المالية ١٩٧٥

رقم	الفصل	عنوانه	الواردات المقدرة ١٩٧٥ دينار
الباب الاول			
الواردات الجارية			
١٢	المساعدات المالية		٤٦١٠٠٠٠٠
الواردات الرأسمالية			
١٣	القروض الداخلية		١٣٠٠٠٠٠٠
مجموع واردات الباب الاول			
			٥٩١٠٠٠٠٠
اجمال الواردات			
			٥٩١٠٠٠٠٠

هكذا من الأشهر

جدول رقم (٢)

التفقات المقدرة

ملحق الموازنة للسنة المالية ١٩٧٥

رقم	الفصل	عنوانه	الباب الاول	المجموع الكلي
			الجارية	الرأسمالية
			مخطط التنمية	عادية
١ -	الديوان الملكي الهاشمي	٦٥٩٠٠		٦٥٩٠٠
٤ -	ديوان المحاسبة	٤٦٦٠		٤٦٦٠
١١ -	وزارة الدفاع والقوات المسلحة	٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠
٢١ -	وزارة الداخلية	٥٥٠٠	٧٤٣٩٠	٧٩٨٩٠
٢٢ -	دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	١١٠٠٠		١١٠٠٠
٢٣ -	الامن العام والدفاع المدني	١٢٤٥٠٠	٥٨٠٧٥	١٠٠٣٠٧٥
٢٤ -	وزارة العدل	٥٦٥٥٠		٥٦٥٥٠
٢٥ -	الشرعية	٥٠٠		٥٠٠
٣١ -	وزارة الخارجية	١٨٥٠٠٠	٤٥٢٠٠٠	٦٣٧٠٠٠
٤١ -	وزارة المالية	٢٦٥٢٨٠٠	٣٣١٣٥٤٠	٨٣٤٧٨٤٠
٤٢ -	دائرة الموازنه العامة	١٥٠٠		١٥٠٠
٤٣ -	الجبارك	٨٠٨٠٠	١٠٠٠٠	٩٠٨٠٠
٤٥ -	دائرة الاراضي والمساحة	٥٢٧٠٠	٨٠٠٠	٦٠٧٠٠
٥١ -	وزارة الصناعة والتجارة	٤٠٠٠		٤٠٠٠
٥٢ -	دائرة الاحصاءات العامة	٨٥٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
٥٤ -	المركز الوطني للوثائق	١٢٢٨٠٠	٤٠٣٠٠	١٧٣١٠٠
٥٦ -	سلطة المصادر الطبيعية	٤٥١٠٠	٣٧٠٠٠	٣١٥١٠٠
٥٧ -	وزارة الاشغال العامة	٢٢٤٣٥٠	٣٠٢٨٠٠	٥٦١١٥٠
٥٨ -	وزارة الزراعة	٥٠١٠٠		٥٠١٠٠
٥٩ -	هيئة وادى الاردن / المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده	١٥٠٩١٠٠	١٠٦١٠٠٠	٢٧٨١٣٠٠
٦١ -	وزارة التربية والتعليم	٧٤٠٨٦٠	٤٩٠٢٧٠	١٢٣١١٣٠
٦٢ -	وزارة الصحة	٤٠٧٣٠	٤١٩٠٠	٨٢٦٣٠
٦٣ -	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٤٢٣٠	٢٠٠	٤٤٣٠
٦٤ -	دائرة العمل	١٣٥٠		١٣٥٠
٦٥ -	وزارة الانشاء والتعمير	٧٥٠٠٠	١٧٢٠٠٠	٢٧٧٠٠٠
٦٧ -	مؤسسة مياه الشرب	٢٤٣٠٠	٢٥٠٠	٢٦٨٠٠
٧١ -	وزارة الثقافة والاعلام	١٧٥٠٠		١٧٥٠٠
٧٢ -	الاذاعة	٣٦٢٠٠٠		٣٦٢٠٠٠
٧٣ -	التلفزيون	٥٤٥٠		٥٤٥٠
٧٤ -	دائرة المطبوعات والنشر	١٠٦٥٠	١٨٠٠٠	٢٨٦٥٠
٧٥ -	وزارة السياحة والآثار / السياحة	٣٢٢٨٠	١٣٠٠٠	٤٥٢٨٠
٧٦ -	دائرة الآثار	٩٢٥٠٠		٩٢٥٠٠
٨١ -	وزارة المواصلات	٢٤٤٨٣٠	٨٠٧٠٠	٣٢٦٠٥٣٠
٨٢ -	مؤسسة المواصلات السلوكية والاسلكية	١٥٩٠٠	٢٥٠٠	١٨٤٠٠
٨٣ -	وزارة النقل	١٧٥٠٠	٧٠٠٠	٥٢٤٥٠٠
٨٤ -	الطيران المدني	٨٣٠٣٢٩٠	٦٥٨٤٥٠٠	١٩٩٤٨١٦٥

نص المحسن بن طه نأب جهره الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٦

نظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم (٩) لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الجامعة	جامعة اليرموك
الرئيس	رئيس جامعة اليرموك
الوفد	الهيئة التي يشكلها المرجع المختص في الجامعة من اكثر من شخص واحد للقيام بمهمة رسمية خارج المملكة
الشخص	الموظف المشمول باحدى الفئات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام او اي شخص آخر من خارج الجامعة يكلف بمهمة رسمية من قبل المرجع المختص فيها
الليلة	الفترة الزمنية التي تقع ما بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة صباحا من كل يوم والتي يقضيها الوفد في المبيت خارج مركز عمله الرسمي .

المادة ٣ - ١ - يصنف المشمولون باحكام هذا النظام كما يلي :-

١ - الفئة الخاصة	رئيس واعضاء مجلس الامناء ورئيس الجامعة .
٢ - الفئة الاولى	نائب الرئيس والعمداء .
٣ - الفئة الثانية	الاساتذة ومديرو الدوائر الاكاديمية والادارية .
٤ - الفئة الثالثة	الاساتذة المشاركين والاساتذة المساعدون وموظفو الدرجة الاولى .
٥ - الفئة الرابعة	المدرسون ومساعدي البحث والتدريس وموظفو الدرجات الثانية والثالثة والرابعة .

٦ - الفئة الخامسة موظفو الدرجتين الخامسة والسادسة .

٧ - الفئة السادسة الموظفون برواتب مقطوعة تقل عن الحد الأدنى لراتب الدرجة السادسة .

ب- يعامل الموظفون برواتب مقطوعة والمستخدمون والموظفون بعقود معاملة الموظفين المصنفين الذين يعادلونهم في الراتب على ان لا يتجاوز تصنيفهم الفئة الثانية وان لا يقل عن الفئة السادسة مع مراعاة اية شروط ترد في هذا الشأن في عقود الاستخدام .

المادة ٤ - ١ - اذا كلف اي شخص او انتدب للقيام بعمل في غير مركزه الرئيسي خارج المملكة او داخلها فيسمح له باستعمال وسائل النقل وفقا للترتيب التالي :

الفئة	بسيارة ركوب	بالقطار	بالباخرة	بالطائرة
الخاصة والاولى والثانية	كامله	اولى	اولى	اولى
الثالثة	كاملة	ثانية	ثانية	سياحية
الرابعة والخامسة	مقعد	ثانية	ثانية	سياحية
السادسة	مقعد	ثالثة	ثالثة	سياحية

ب بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة للرئيس :

١ - الموافقة على تغيير وسيلة النقل المبيتة في تلك الفقرة على أن تدفع للشخص قيمة البديل المقرر بعد تنزيل الخصم الذي يمنح للجامعة .

٢ - التصريح باستعمال سياره كامله في الحالات غير المسموح بها عندما تقتضي طبيعة السفر ذلك .

ج - يعامل اعضاء الوفد معاملة رئيسه من حيث حق استعمالهم نفس درجة وسيلة النقل المخصصة لرئيس الوفد اذا سافر جميع اعضائه في آن واحد .

المادة ٥ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة اذا كلف اي شخص او انتدب للقيام بعمل في غير مركزه الرئيسي داخل المملكة فتدفع له العلاوات الدفعية التالية عن كل ليلة يقضيها خارج ذلك المركز على ان لا تزيد المدة التي يستحق عنها العلاوات على ثلاثة اشهر .

الفئة	فلس	دينار
الخاصة	١٠٠٠٠	١٠
الاولى	٨٠٠٠	٨
الثانية	٦٠٠٠	٦
الثالثة	٤٠٠٠	٤
الرابعة	٣٠٠٠	٣
الخامسة	٢٠٠٠	٢
السادسة	١٠٠٠	١

ب- اذا كان التكليف او الانتداب الى العاصمة او العقبة فيضاف الى العلاوة المبيتة في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يعادل (٥٠ %) منها .

كل من الأشهر

المادة ٦ - اذا كلف اي شخص القيام بمهمة مؤقتة ليوم واحد لا تستدعي المبيت خارج مركز عمله الرئيسي فتصرف له العلاوات التالية مقابل ما يتكبده من نفقات في هذه المهمة اذا لم تنته اثناء الدوام الرسمي .

الفئة	فلس	دينار
الخاصة	٠٠٠	٥
الاولى	٠٠٠	٤
الثانية		
الثالثة		
الرابعة	٠٠٠	٢
الخامسة		
السادسة		

المادة ٧ - أ - اذا كلف اي شخص مهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة يقضيها في الخارج لغايات تلك المهمة وتشمل تلك العلاوات جميع النفقات التي يتكبدها المكلف بما في ذلك اجور النقل الداخلي :

الفئة	فلس	دينار
الخاصة		٥٠
الاولى		٤٠
الثانية		٣٥
الثالثة		٣٠
الرابعة		٢٠
الخامسة		١٨
السادسة		١٥

ب - بالاضافة للعلاوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تدفع لرئيس الوفد المسمى علاوة اضافية تعادل (٥٠٪) من تلك العلاوة .

المادة ٨ - تصرف لكل من رئيس واعضاء مجلس الامناء علاوة نقل شهرية مقدارها خمسون دينارا .

المادة ٩ - يصرف للشخص الذي يستعمل سيارته الخاصة في مهمة رسمية خارج مركز عمله الدائم الاجور الكيلو مترية حسب المعدل المقرر للدوائر الحكومية .

المادة ١٠ - أ - اذا اوفد اي شخص في مهمة رسمية وكان في ضيافة كاملة على حساب الجهة الموفدة اليها فانه يستحق علاوة سفر بمعدل (٥٠٪) من العلاوة المقررة بمقتضى المادة (٧) من هذا النظام .

ب - واذا كانت الضيافة قائمة على ان تدفع الجهة المضييفة مبلغا محددا للشخص يقل عن العلاوة التي يستحقها بمقتضى احكام المادة (٧) من هذا النظام ، فيدفع له الفرق بين تلك العلاوة والمبلغ الذي تدفعه الجهة المضييفة .

ج - واذا اشتملت الضيافة على دفع تكاليف اقامة الشخص وعلى مبلغ نقدي يقل عما هو مقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة فيدفع له الفرق بين ما قبضه فعلا وما يستحقه بموجب تلك الفقرة .

المادة ١١ - اذا وجهت دعوة رسمية الى الشخص من قبل الحكومات او المؤسسات او الهيئات الاجنبية او المؤتمرات للسفر خارج المملكة فعليه ان يحصل على موافقة الرئيس لتلبية الدعوة . وللرئيس في هذه الحالة ان يقرر ما يلي :

أ - صرف ثمن تذكرة سفر سياحية للشخص ان لم تصرف له تذكرة من الجهة الداعية .
ب - صرف جزء من العلاوة المقررة في المادة (٧) من هذا النظام على ان لا يتجاوز ٥٠٪ من تلك العلاوة ، وفي حالة الضيافة بصرف للشخص جزء من تلك العلاوة لا يزيد على ٢٥٪ .

المادة ١٢ - أ - اذا اوفد اي شخص في دورة دراسية او تدريبية خارج المملكة لمدة تقل عن اربعة اشهر ولم تصرف له اية مخصصات من الجهة التي اوفد اليها فتدفع له اجور السفر ورسوم الدراسة او التدريب واثمان الكتب وعلاوة تعادل (٤٠٪) من علاوات السفر المقررة في المادة (٧) من هذا النظام ،

ب - واذا كانت اية مخصصات تدفعها الجهة التي اوفد اليها الشخص تقل عن العلاوة النسبية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فيدفع له الفرق بين تلك العلاوة والمخصصات التي تقدمها تلك الجهة ، بالاضافة الى اجور السفر ورسوم الدراسة والتدريب واثمان الكتب .

ج - اذا زادت مدة الدورة الدراسية او التدريبية على اربعة اشهر فتطبق عليها احكام نظام البعثات العلمية في الجامعة .

المادة ١٣ - للرئيس اعتماد المصاريف الاضافية التي يتكبدها الوفد الرسمي للجامعة اثناء تمثيله لها في الخارج والتي تكون ضرورية ولا تتعلق بالمصاريف الشخصية .

المادة ١٤ - اذا كان الشخص الموفد في مهمة رسمية من خارج الجامعة فتصرف له العلاوات التي يقررها الرئيس .

المادة ١٥ - للرئيس او من ينوبه ان يوافق على صرف سلفة للمكلف او الموفد بمهمة رسمية داخل المملكة او خارجها بما لا يتجاوز علاوات سفره خلال المدة المقررة لهذه الغاية على ان تسدد هذه السلفة بعد انتهاء تلك المهمة وفقا للاجراءات المالية المقررة .

المادة ١٦ - تطبق على الموظف الذي يشغل اية وظيفة بالوكالة الاحكام التي تطبق على الموظف الاصيل بموجب هذا النظام .

المادة ١٧ - تدفع الجامعة اجور سفر عضو هيئة التدريس الاردني وزوجته واولاده دون سن الثامنة عشرة من مكان اقامته حين التعاقد معه الى المملكة كما تدفع اجور نقل امتعته وكتبه على ان لا يتجاوز نصف اجور السفر .

المادة ١٨ - أ - تدفع اجور السفر الفعلية ذهابا وايابا مرة واحدة كل سنة لعضو هيئة التدريس المعار للجامعة ولزوجته واولاده دون سن الثامنة عشرة في حالة حضورهم للاقامة معه في المملكة .

ب - تدفع لعضو هيئة التدريس المعين في الجامعة بمقدد خاص اجور سفره وزوجته واولاده دون سن الثامنة عشرة عند حضورهم الى المملكة في بداية العمل وعند سفرهم منها لانتهاء المدة المحددة في العقد .

هكذا من العمل

ج - تدفع لعضو هيئة التدريس المتدرب للجامعة الذي لا يتقاضى رواتب منها اجور سفره وزوجته واولاده دون سن الثامنة عشرة مرة عند حضوره مباشرة للعمل والخرى عند انتهاء انتدابه .

المادة ١٩ - يضع الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٩/٥

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدران
وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العمل
محمود الحوامده	مروان الحمود	احمد عبدالكريم الطراوله	احمد الشويكي	غالب بركات
وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة	وزير المعاش
عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر	
وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير العدل
عبد الرؤوف الروابده	سليمان عرار	مروان القاسم	كامل الشريف	

هكذا بن طلال

الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادتين ١٢٠ و ١٢١ من الدستور .

والمادة ٩ من قانون الموازنة العامة رقم ٤ لسنة ١٩٧٦

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥ -

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٦

نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط

صادر بالاستناد الى المادة (٩) من قانون الموازنة العامة رقم ٤ لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط لسنة ١٩٧٦) ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/١/١

المادة ٢ - يحدد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف يعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها وخصائصها في ملاك المجلس القومي للتخطيط حسب ما هو مدرج في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منه .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٩/٥

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدران
وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير العمل
محمود الحوامده	مروان الحمود	احمد عبدالكريم الطراوله	احمد الشويكي	غالب بركات
وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة	وزير المعاش
عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر	
وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير العدل
عبد الرؤوف الروابده	سليمان عرار	مروان القاسم	كامل الشريف	

البر يا حج .

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

نأمر بوضع النظام الآتي : -

القوات المسلحة الاردنية

المادة ٢ - يلغى نظام اجور جوقة موسيقى القوات المسلحة الاردنية رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٥ .

1947/9/10

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان القاسم	وزير الدخالية سليمان عرار	وزير المواصلات مبدل رؤوف الروابده
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية كامل الشريف		

رقمها	المادة	عنوانها	الدرجة أو الرتاب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١-	الوظائف المصنفة					
١-	اداري / علاقات عامة		الاولى	١	١	
٢-	كاتب / اداري		الثانية	٢	٢	
٣-	باحث / محاسب		الثالثة	٧	٧	
٤-	كاتب		الثالثة	٣	٣	
٥-	كاتب / ناسخ		الرابعة	١	١	
				١٤	١٤	
١٢-	الوظائف غير المصنفة					
	مع علاوة غلاء					
١-	كاتب	٤١ دينار		-	١	
١/١-	كاتب	٤٠ دينار		١	-	
٢-	كاتب	٣٧ دينار		-	١	
١/٢-	كاتب	٣٦ دينار		١	-	
٣-	مأمور مقسم	٣٢ دينار		-	٢	
١/٣-	مأمور مقسم	٣١ دينار		٢	-	
٤-	مأمور آلة ناسخة	٣١ دينار		-	٢	
١/٤-	مأمور آلة ناسخة	٣٠ دينار		٢	-	
٥-	مراسل	٣٠ دينار		-	٩	
٦-	مراسل	٢٩ دينار		٩	-	
١/٦-	مراسل	٢٨ دينار		١	-	
٧-	سائق	٢٣ دينار		-	٢	
١/٧-	سائق	٢٢ دينار		٢	-	
٨-	سائق	٣٩ دينار		-	١	
١/٨-	سائق	٣٨ دينار		١	-	
				١٩	١٩	
١٣-	الوظائف بمقرد					
١-	رسام	٦٣ دينار		-	١	
١/١-	رسام	٦١ دينار		١	-	
				١	١	
				٣٤	٣٤	

في

عن الحسن بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط

القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (٨٧) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٥) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (٢٠ سنة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (٣٠ سنة).

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٧

يتم تخصيص القرض من الصندوق بناء على طلب المشترك وبقرار من الهيئة اذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا النظام للائتمان من امداد الصندوق واعماله على ان لا يزيد مقدار القرض لأي مشترك عن مبلغ تسعة آلاف دينار .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٢٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٢

أ - اذا خصصت لأي مشترك دار للسكن من المشاريع التي انشأها الصندوق فتعتبر كلفة تلك الدار قرضاً على المشترك للصندوق وتنطبق عليها جميع الاحكام والشروط الخاصة بالقرض بما في ذلك شروط تخصيص القروض ودفعها وتأمينها وتسديدها بمقتضى احكام هذا النظام ويبدأ تسديدها اعتباراً من الشهر التالي لتسليم الدار للمشارك .

ب - اذا خصصت لأي مشترك دار للسكن من المشاريع التي انشأها الصندوق للصندوق استيفاء جديداً اشتراكات ذلك المشترك المتحققة له عند تسليمه دار السكن من أصل ثمنها في الحال . على المشترك

في اقتطاع بدل الاشتراك الشهري ما دام في الخدمة الفعلية . وعند انتهاء خدمته يعاد استيفاء اشتراكاته الجديدة من اصل الثمن ايضاً .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٩/٥

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير الزراعة والتعليم	رئيس الوزراء
سالم مساعده	الدكتور محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدران

وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
عماد الجوامدة	مروان الحمود	احمد عبد الكريم الطراونه	احمد الشوبكي	غالب بركات

وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة
عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجالي المعشر

وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة الشؤون	وزير الاوقاف والشؤون
عبد الرؤوف الروابدة	سليمان عزال	مروان القاسم	كمال الشريف

هذا من الأصول

نحس الحسن بن طول نائب جملو الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥

أ - تقوم الوزارة بمهامها وواجباتها وتمارس مسؤولياتها المنصوص عليها في هذا النظام من خلال المديرية التالية :-

- ١ - مديرية التجارة
- ٢ - مديرية التنمية الصناعية
- ٣ - مديرية الشركات والتسجيل التجاري
- ٤ - مديرية المواصفات والمقاييس
- ٥ - مديرية التعاون الاقتصادي وتنمية الصادرات
- ٦ - مديرية الادارة

ب - مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير احداث اية مديرية في الوزارة او دمجها في غيرها من المديرية او الغاء اية مديرية فيها .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٩/٥

وزير المالية سالم مساعده	وزير الصحة الدكتور محمد البشير	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
--------------------------------	--------------------------------------	--	--	---

وزير النقل محمود الحوامده	وزير الشؤون البلدية والقروية مروان الحمود	وزير المعدل احمد عبد الكريم الطراونه	وزير الاشغال العمامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
---------------------------------	---	--	---	---------------------------------------

وزير العمل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة والتموين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر
--------------------------------	--	---------------------------------------	--

وزير المواصلات عد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقتنسات الاسلامية كامل الشريف
---	---------------------------------	--	---

نحس الحسن بن طمرل نأب جملة الملك العظم

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام مقاولات الاشغال العامة

المادة ١ - يسمي هذا النظام (نظام معدل لنظام مقاولات الاشغال العامة لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى تعريف عبارة (الاشغال العامة) الواردة في المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

الاشغال العامة : الدراسات والتصاميم الهندسية وانشاء الطرق والابنية والميكانيك والكهرباء وجميع المشاريع الهندسية بمختلف انواعها وصيانتها بما في ذلك التحاليل والفحوص الحرارية والتطبيقية وشراء واستئجار ونقل وتقديم وتسليم المواد والتجهيزات واللوازم والمعدات والقطع التبديلية الخاصة بهذه الاشغال وكل ما يلزم هذه المشاريع من خدمات واستشارات فنية او مهنية وكذلك اية اشغال اخرى ينام تنفيذها بالوزارة.

المادة ٣ - يلغى ما ورد في الفقرة (ج) من المادة (١٤) ويستعاض عنه بما يلي :

(ج) اذا لم تنقض القرارات من قبل الوزير خلال المدة المحددة في المادتين ١٢ ، ١٤ تعتبر نافذة المفعول

المادة ٤ - تضاف الفقرة (هـ) التالية الى اخر المادة (١٥) من النظام الاصلي :

(هـ) لمجلس الوزراء في الحالات التي تنطبق عليها احكام هذه المادة تشكيل لجنة عطاءات خاصة لاحالة

الاشغال العامة ويكون النصاب قانونيا لاجتماع هذه اللجنة بحضور جميع اعضائها وتصدر قراراتها بلاجتماع او باغلبية الاعضاء المطلقة وتتبع في اعمالها الاحكام والاجراءات المنصوص عليها في هذا النظام .

١٩٧٦/٩/٥

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	الدكتور محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدران

وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	مروان الحمود	احمد عبد الكريم الطراوله	احمد الشويكي

وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة
عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الاوقاف والشؤون المقدسات الاسلامية
عبدلرؤف الروابده	سليمان عرار	مروان القاسم	كامل الشريف

نحس الحسن بن طهرل نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/١٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٥) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام النقل على الطرق

صادر بموجب المادتين ١١٥ و ٢١٥ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام النقل على الطرق لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢) من النظام الاصيل بالاستعاضة عن عبارة (١٠٠٠ - الف سيارة) الواردة فيها بعبارة (٢٠٠٠ - ألفي سيارة) .

١٩٧٦/٩/١٥

الحسن بن طلال

وزير المالية سالم مساعده	وزير الصحة محمد البشير	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير النقل محمود الحوامدة	وزير الشؤون البلدية والقروية مروان الحمود	وزير العمل احمد الشويكي	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير العمل عصام المجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة والتوتون صلاح جمعة	وزير الصناعة والتجارة رجالي المعشر	
وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سلطان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	

نحس الحسن بن طهرل نائب جهرة الملك المعظم

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/١٢

نصدر اراءتنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات

معدلة لتعليمات الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة

رقم (٤) لسنة ١٩٧٦

صادره بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٧٦) وتقرأ مع التعليمات رقم (١) لسنة ١٩٧٢ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديلات كتعليمات واجده ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من التعليمات الاصلية باضافة (وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية) الى اللجنة العليا المشكيلة بموجبها .

١٩٧٦/٩/١٢

الحسن بن طلال

وزير المالية سالم مساعده	وزير الصحة محمد البشير	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير النقل محمود الحوامدة	وزير الشؤون البلدية والقروية مروان الحمود	وزير العمل احمد الشويكي	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير العمل عصام المجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة والتوتون صلاح جمعة	وزير الصناعة والتجارة رجالي المعشر	
وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سلطان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	

قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٦/٧/٣١ رقم شر ٩٠٥٩/١/ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٨١ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كان يجوز للشركة المساهمة زيادة رأسمالها عن طريق زيادة القيمة الاسمية لاسهمها الاصلية دون طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصناعة والتجارة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٦ وتديق النصوص القانونية يتبين : ان الفقرة الاولى من المادة (٨١) المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يجوز للشركة المساهمة ان تزيد رأسمالها اذا كان رأسمالها الاصلية قد تغطي بكامله أو قد دفعت جميع اقساط الأسهم) .

وان الفقرة الرابعة منها تنص على ما يلي :

يجب أن تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم القديمة وفي حالة صدور الاسهم الجديدة بسعر يزيد على قيمتها الاصلية يقيد الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الاصدار بحساب الاحتياطي الاجباري. وان الفقرة السادسة منها تنص على انه يجب تطبيق احكام الاكتتاب الاصيلي على الاسهم الجديدة .
وبالرجوع للمادة ٥٠ من نفس القانون وهي المادة الباقية على الاكتتاب الاصيلي نجد ان الفقرة الثانية منها حسبما عدلت بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ تنص على ما يلي :

لا يجوز تسجيل الشركات التالية الا كشركات مساهمة عامة ولا يجوز ان تزيد مساهمة المؤسسين فيها عن ٥٠٪ من رأسمالها ويطرح الباقي للاكتتاب العام واذا بقيت الاسهم المطروحة كلها أو بعضها بدون اكتتاب بعد انقضاء ثلاثة اشهر على طرحها يسمح للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية الاسهم المتبقية .

أ - الشركات ذات الامتياز .

ب - الشركات الصناعية التي يزيد رأسمالها على (٢٥٠.٠٠٠) دينار .

ج - شركات التأمين .

وان الفقرة الثالثة من نفس المادة حسبما عدلت بالقانون المشار اليه تنص على ما يلي :

اما الشركات التي تكون غايتها القيسام باستثمار مشروع ذي امتياز أو اقامة مشاريع صناعية يزيد رأسمالها على (٢٥٠.٠٠٠) دينار والتي يشترك في تأسيسها اجني بما لا يقل عن نصف رأسمالها فيجوز للمؤسسين بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسب الوزير بتغطية جميع اسهمها على ان تراعى احكام القوانين والانظمة المتعلقة بتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية .

ويستفاد من ذلك ان واضح القانون يوجب على الشركات المساهمة العامة سواء بعد تسجيلها لأول مرة أو بعد زيادة رأسمالها بطرح ما لا يقل عن ٥٠٪ من رأسمالها للاكتتاب العام ما لم تكن غاية الشركة القيام باستثمار مشروع آخر

امتياز أو التي يشترك في تأسيسها اجني فيجب ان لا تقل الاسهم التي تطرح للاكتتاب العام عن ٢٥٪ . واذا بقيت الاسهم المطروحة كلها أو بعضها بدون اكتتاب بعد انقضاء ثلاثة اشهر على طرحها يسمح للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية الاسهم المتبقية .

وتأسيسا على ذلك فانه لا يجوز للشركة المساهمة زيادة رأسمالها عن طريق زيادة القيمة الاسمية لاسهمها الاصلية بل يتوجب طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام في الحدود المبينة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٥٠) المشار اليها آنفا على اعتبار ان القانون قد نص صراحة على وجوب تطبيق احكام الاكتتاب الاصيلي على الاسهم الجديدة ولا مجال الاجتهاد في مورد النص .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الصناعة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بتفسير القوانين
والتجارة مدير الشركات	لرئاسة الوزراء		الرئيس الاول لمحكمة التمييز	
والتسجيل التجاري				
صلاح رضا	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشدان	موسى الساكت

هكذا من العمل